العلاقات الأمريكية – التركية بعد انقلاب عام 2016

عبدالرحمن عادل *

ملخص

تتناول هذه الدراسة تطور العلاقات الأمريكية – التركية بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا في 15 يوليو عام 2016، بإعتبار أن هذا الانقلاب يمثل حدثًا مفصليًا في مسار العلاقات بين الدولتين. وتطرح الدراسة تساؤلًا محوريًا مفاده: هل يمثل انقلاب عام 2016 في تركيا نقطة النهاية في مسار العلاقة بين أنقرة وواشنطن والتي كانت توسم بأنها شراكة استراتيجية؟ وقد سعت الدراسة إلى الإجابة عن هذا التساؤل، وذلك ببحث الموقف الأمريكي من المحاولة الانقلابية في تركيا، وكذلك بحث تطورات القضايا الخلافية بين الطرفين والتي تفاقمت وشهدت تصعيدًا غير مسبوق وهو ما ينذر بتغير صيغة العلاقة بين واشنطن وأنقرة من كونها شراكة استراتيجية إلى صيغة جديدة تبحث فيها كل دولة عما يحقق مصالحها القومية بعيدًا عن الشريك الاستراتيجي القديم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن محاولة انقلاب عام 2016 وما تبعها من قضايا خلافية بين الدولتين، قد أدت إلى تدهور غير مسبوق في العلاقات الأمريكية – التركية، وهو ما دفع تركيا إلى تبني مقاربة واقعية في سياستها الخارجية تقوم على تفعيل كل وسائل القوة الممكنة لتحقيق مصالحها القومية بعيدًا عن الولايات المتحدة.

كلمات مفتاحية : الانقلاب الفاشل عام 2016– الولايات المتحدة – تركيا.

* معيد بقسم العلوم السياسية- كلية التجارة- جامعة حلوان

US-Turkish Relations after the 2016 coup

Abstract

This study examines the development of US-Turkish relations after the failed coup attempt in Turkey on July 2016, considering that this coup represents a pivotal event in the course of relations between the two countries. The study raises a central question: Does the 2016 coup in Turkey represent the end point in the course of the relationship between Ankara and Washington, which was characterized as a strategic partnership? The study sought to answer this question, by examining the American position on the coup attempt in Turkey, as well as examining the developments of the contentious issues between the two parties, which have exacerbated and witnessed an unprecedented escalation, which threatens to change the formula of the relationship between Washington and Ankara from being a strategic partnership to a new formula in which it is looking Each country seeks to achieve its national interests away from the old strategic partner.

The study found that the 2016 coup d'état and the ensuing divisive issues between the two States had led to an unprecedented deterioration in American-Turkish relations, prompting Turkey to adopt a realistic approach in its foreign policy based on activating all possible means of force to achieve its national interests away from the United States.

Keywords: The failed coup of 2016 - U.S- Turkey.

أولًا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الحدث الذي تدرسه – وهو انقلاب عام 2016 في تركيا- وتأثيره على مسار العلاقات الأمريكية التركية التي طالما وسمت بأنها علاقات شراكة استراتيجية، وخاصة لما مثله هذا الانقلاب من نقطة تحول فاصلة في العلاقات بين البلدين.

ثانيًا: إشكالية الدراسة:

اتسمت العلاقات الأمريكية- التركية منذ نشأتها بعد الحرب الباردة بكونها علاقة تحالف استراتيجي، وذلك حتى المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا عام 2016 والتي ادعت تركيا بأن الولايات المتحدة دعمتها، وهو ما دفع أنقرة لإعادة تقويم علاقاتها مع واشنطن، واعتماد مقاربة واقعية في سياستها الخارجية، دفعتها للعمل على تحقيق مصالحها القومية بعيدًا عن الحليف الاستراتيجي القديم.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل محوري مؤداه: هل يمثل انقلاب عام 2016 في تركيا نقطة النهاية في مسار العلاقة بين أنقرة وواشنطن والتي كانت توسم بأنها شراكة استراتيجية؟

رابعًا: النطاق الزمني للدراسة:

تمتد الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة من العام 2016 حيث محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، وحتى العام 2021 مع تولى الرئيس الأمريكي بادين مقاليد الحكم في الولايات المتحدة.

خامسًا: اقترابات ومناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على مقولات النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، والتي تقول بأن الدول تسعى في سياستها الخارجية إما إلى الحفاظ على الوضع الراهن، وإما إلى السلوك الاستباقي والتدخل بتغيير هذا الوضع اعتمادًا على قوتها. ومن العوامل المؤثرة في اختيار السلوك الثاني؛ قوة الدولة وقدراتها مقارنة بقدرات الدول الأخرى، وطبيعة البيئة الخارجية، والسياسات التي تتبناها الدول الأخرى. وتشدد المدرسة الواقعية إجمالًا على النزعة الدائمة للصراع بين الدول، وتعتقد بأن سياسة القوة، وتعزيز القدرات، وعقد التحالفات؛ لزيادة قوة الدولة ومكانتها، هي ما يحقق أهدافها ويضمن أمنها ومصالحها القومية؛ لأن الفوضى تدفع الدول إلى القلق بشأن توازن القوى، بينما تجبر بنية النظام الدولي والإقليمي، الدول على إيلاء اهتمام دقيق لهذا التوازن.

مقدمة:

انطلقت شرارة محاولة الانقلاب العسكري في تركيا قبيل الساعة العاشرة مساءًا يوم 15 يوليو عام 2016، حيث قامت قوات عسكرية بإغلاق المرورعلى جسري البوسفور والسلطان محمد الفاتح اللذين يربطان الطرفين الأوروبي والآسيوي في مدينة إسطنبول، ثم تطورت الأحداث سريعًا، كاشفةً الغطاء عن محاولة انقلاب عسكري. ففي الساعات القليلة التي تلت، قُصف مقرهيئة أركان الجيش التركي، ومجلس الشعب التركي (البرلمان)، ومقر جهاز المخابرات العامة، ومقر القوات الخاصة في الشرطة، إضافة إلى محاصرة مطار أتاتورك، ومديرية الأمن، ومركز البلدية الكبرى في مدينة إسطنبول، وتم التحفظ على رئيس أركان الجيش وعدد من قيادات القوات. وبعد منتصف الليل بقليل، أذاعت القناة الرسمية TRT بيانًا باسم "مجلس السلام في الوطن" الذي اتُهم فيه الرئيس وأعضاء الحكومة بالخيانة، وأعلن سيطرته على مقاليد الحكم في البلاد[1].

إلا أنه في خلال بضع ساعات بدا واضحًا أن المحاولة الانقلابية لاقت فشلًا ذريعًا، وهو الفشل الأول في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة لمحاولة انقلاب عسكري على نظام الحكم؛ ففي ثلاث محاولات سابقة استولى الجيش على السلطة في أعوام 1960 و1971 و1980، وفي عام 1997 أجبر رئيس الوزراء آنذاك نجم الدين أربكان على الاستقالة. ولعل هذا الفشل يرجع إلى عدة أسباب نذكر أهمها:

1- فشل القوات الانقلابية في اغتيال أو حتى القبض على الرئيس التركي أردوغان، الذي استطاع الظهور في تسجيل مصور بثته قناة سي إن إن التركية، ودعا فيه جموع الشعب التركي للنزول في الساحات والميادين والتصدي للانقلابيين، كما

(1) سعيد الحاج، **انقلاب 15 تموز/ يوليو ومستقبل تركيا**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 21، يوليو 2016، ص94.

استطاع الوصول إلى مطار أتاتورك باسطنبول وألقى خطابه أمام الكاميرات، مؤكدًا أن الكفاح ضد الانقلاب سوف يستمر[1].

2- أن المحاولة الانقلابية كانت مرتبكة، حيث اتضح فيما بعد أن الخطة الأولية كانت مُعدة للتنفيذ في الساعة الثالثة فجرًا، بيد أن وصول بعض المعلومات إلى جهاز الاستخبارات، ثم إلى قيادة الجيش، دفع المنفذين إلى تقديم الموعد خمس ساعات، وهو ما أفقدهم عنصر المفاجأة، بحيث لم يتجاوز مشهد الانقلاب مدينتي اسطنبول وأنقرة، ولم تنفذه إلا بعض القطاعات العسكرية، فمؤسسة الجيش ككل كانت ضد الانقلاب[2].

3- الدور الجماهيري لجموع الشعب التركي، حيث أن أعدادًا كبيرة من الجمهورهرعت بسرعة إلى الشوارع، وكَثفت من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدعوة للاحتشاد والتصدي للقوات الانقلابية، وقد منع هذا الوضع الانقلابيين من التقدم التكتيكي على المستوي العملي، كما أظهرت أعداد كبيرة من الشعب التركي مقاومة عنيفة على جسر البسفور للقوات الانقلابية. وفي هذا السياق، قامت السلطات المحلية عن طريق البلديات؛ بدعوة الجمهور إلى الشوارع والساحات، وقامت بتوفير الدعم لتلبية احتياجات الجمهور في الساحات، وعملت على توفير وسائل النقل العام المجاني[3].

4- لعبت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا هامًا أيضًا في الحشد الشعبي، فقد استطاعت القنوات التلفزيونية الرئيسة أن تبقي على بثّها المباشر بشكل سريع ومتزامن مع منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي ساعدت على تعبئة

---

(1) مراد يشيل تاش، نجدت أوزتشليك، **محاولة الانقلاب العسكري التي أُجهضت في تركيا: العملية والردود والآفاق**، مجلة رؤية تركية، المجلد5، العدد3، أكتوبر 2016، ص193.

(2) سعيد الحاج، **انقلاب 15 تموز/ يوليو ومستقبل تركيا**، مصدر سابق، ص94.

(3) مراد يشيل تاش، نجدت أوزتشليك، **محاولة الانقلاب العسكري التي أُجهضت في تركيا: العملية والردود والآفاق**، مصدر سابق ، ص194.

الجمهور وتوعيته. خاصة عندما حاول الجيش السيطرة على قناة TRT التي تديرها الدولة، كما فعلت الانقلابات العسكرية السابقة، وسرعان ما أثبت هذا عدم جدواه؛ لأن القنوات الخاصة الأخرى أدت دورها ونقلت الرسالة المناهضة للانقلاب بالإجماع السياسي؛ بل حثت الناس على النزول إلى الشوارع لوقف الانقلاب[1].

5- وقفت المعارضة التركية بكافة أطيافها ضد الانقلاب، سواء أكانت من داخل حزب العدالة والتنمية مثل الرئيس السابق عبدالله جول، ورئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو، ونائب رئيس الوزراء السابق بولند أرينتش، أم من خارجه مثل أحزاب المعارضة الرئيسة في البلاد، وفي صدارتها حزب الشعب الجمهوري؛ فأعلن رئيسه كمال قليتشدار عندما كان على متن طائرة في طريقه إلى مطار أتاتورك في إسطنبول بأن هذا انقلاب وأن حزبه يرفضه ويعارضه، وكذلك حزب الحركة القومية، فأعلن رئيسه دولت بهجلي وقوفه إلى جانب الحكومة ضد محاولة الانقلاب، كما أن حزب الشعوب الديمقراطية، أدلى رئيسه صلاح الدين دميرتاش ببيان في اليوم التالي أوضح فيه معارضته للمحاولة الفاشلة للانقلاب[2].

ويرى المتخصصون أن محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا مُتغير جوهري على صعيد السياستين الداخلية والخارجية. فبدلًا من الإطاحة بحكم حزب العدالة والتنمية، فإنها عززت مكانته في البيروقراطية الحكومية بأنواعها؛ أى المؤسسة العسكرية والشرطة والقضاء والمؤسسات التعليمية والخدمية، وأتاحت الفرصة لاجتثاث حركة جولن – التي تدعي تركيا أنها المخطط الرئيس للمحاولة الانقلابية– وأدرجتها تركيا ضمن المنظمات الإرهابية، كما مهدت تلك المحاولة لإعادة تشكيل الاصطفافات المحلية مثل التحالف مع القوميين.

---

(1) المصدر السابق، ص196.

(2) سعيد الحاج، **انقلاب 15 تموز/ يوليو ومستقبل تركيا**، مصدر سابق، ص94

وعلى صعيد السياسة الخارجية، تحللت حكومة حزب العدالة والتنمية من أى قيد أو ضغط داخلي على توجهاتها الخارجية، وصارت تنتهج السياسة التي تراها ملائمة من دون عرقلة من قادة الجيش وتحذيراتهم – خاصة أن القيادة التركية استغلت تلك المحاولة وقامت بتصفية صفوف الجيش من كل القيادات والعناصر التي يظن أنها تنتمي لتنظيم فتح الله جولن– وقد ساهم هذا، ضمن متغيرات أخرى، في إعادة النظر في بعض العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية، وكذلك في تبني سياسة القوة والتدخلات العسكرية الخارجية الجديدة[1].

وهكذا يمكن القول أنه بعد عام 2016، تبنت تركيا إستراتيجية عسكرية إقليمية جديدة، وهو ما زاد من قدراتها العسكرية عبر الحدود، وتطورت لتصبح لاعبًا إقليميًا يستخدم القوة في تحقيق مصالحه الحيوية، كما يشير إلى ذلك تدخلها في ليبيا وقطر والصومال. وكانت قبل عام 2012، قد حاولت التأثير في منطقة الشرق الأوسط بالاعتماد على قوتها الناعمة مستفيدة من كونها دولة تجارية، إلا أنها تحولت منذ عام 2016 إلى سياسة خارجية وأمنية تستخدم الأدوات العسكرية على نطاق أوسع. وعززت تركيا ردعها العسكري في المنطقة المتاخمة لها، عندما نقلت إستراتيجيتها في سوريا إلى البحر الأبيض المتوسط عبر تدخلها في ليبيا، وعززت كذلك قدراتها على اتخاذ خطوات دبلوماسية وعسكرية حاسمة في الأزمات الإقليمية[2].

---

(1) عماد قدورة، **السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص ص 87-88.

(2) مراد يشيلطاش، فرحات بيرينججي، **سلوك تركيا الإستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير**، مجلة رؤية تركية، العدد1، 25 فبراير 2022، ص22.

موقف الولايات المتحدة من الانقلاب الفاشل:

جاء الموقف الأمريكي من محاولة الانقلاب مُبهمًا ومُتسمًا بالرمادية، فالقيادة الأمريكية أدانت الانقلاب على المستوى الرسمي متأخرًا، ومن ناحية أخرى ظهر منها مؤشرات جعلت الجانب التركي يؤكد أن الولايات المتحدة كانت موافقة على الانقلاب ومؤيدة له، لعل أبرزها ما يلي:

1- صرح الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما في لقاء له نُشر في مجلة "ذي أتلانتك" قبل محاولة الانقلاب الفاشلة بأربعة شهور؛ بأن الرئيس أردوغان "فاشل وإستبدادي"، وقال: " إن أردوغان كان مصدر إحباط له وقد كان يعتقد في البداية أنه قائد مسلم معتدل يمكن أن يكون جسرًا بين الشرق والغرب لكن كل ما يحتاجه الشرق الأوسط الآن هو عدد قليل من الاستبداديين الأذكياء"[(1)]. وقد أحدث هذا التصريح توترًا في العلاقات الأمريكية التركية حينها، واستشهد به البعض فيما بعد على أنه رضا أمريكي عن محاولة الانقلاب على الرئيس أردوغان.

2- الكتابات التي ظهرت في الصحافة الأمريكية، ولا سيما في الـ"الفورين بوليسي"، خلال الشهرين اللذين سبقا المحاولة الانقلابية عن "الانقلاب العسكري القادم في تركيا"[(2)]

3- رفضت أمريكا تسليم فتح الله جولن زعيم ما يعرف في تركيا بالتنظيم الموازي، والمقيم فيها منذ عام 1999، والذي تعده تركيا المتهم الرئيس والعقل المدبر

---

(1) Jeffrey Goldberg, **the Obama Doctrine: The U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world**, The Atlantic, April 2016, Accessed on: 2 march 2022, Available at: https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/.

(2) محمد نور الدين، **انقلاب 15 تموز / يوليو العسكري في تركيا: دوافعه وتداعياته الداخلية والخارجية**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 167، 2016، ص35.

للانقلاب. كما أن تركيا قد صنفت تنظيمه على أنه تنظيم إرهابي ومارست جهودًا دولية لقمع حركته في دول العالم المختلفة التي تتواجد بها أى أنشطة للتنظيم[1].

4- تعليق "جون ماكين" – وزيرالخارجية الأمريكي آنذاك- على فشل الانقلاب بتساؤل يحمل امتعاضًا في ثناياه قائلًا: كيف فشل هذا الانقلاب؟

هكذا كان موقف الولايات المتحدة الرمادي من المحاولة الانقلابية في تركيا شرارة أنبأت بعصر جديد في العلاقات بين البلدين. وقدد عزز تلك الفرضية؛ التوجه الجديد الذي اتخذته حكومة العدالة والتنمية في سياستها الخارجية، والذي رفع من حدة الاختلافات والتوترات بين البلدين، فقد توجهت تركيا إلى روسيا وعملت على تقوية وتعميق علاقاتها معها، كما انتهجت أيضًا مزيدًا من الهجوم العسكري ضد الأكراد في سوريا والعراق، بينما في نفس الوقت عملت على تحسين علاقاتها مع إيران والتنسيق معها إلى جانب روسيا فيما يخص المسألة السورية. وإن كانت أبرز القضايا الخلافية بين الطرفين يمكن إجمالها في الآتي:

أولًا: صفقة صواريخ S-400 الروسية:

جاءت صفقة شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية (S-400) ضمن توجه جديد للقيادة السياسية التركية يهدف إلى تقوية وتعميق علاقاتها مع موسكو، وإن كان هذا التوجه قد بدأ قبل الانقلاب الفاشل، إلا أنه يمكن القول أن الموقف الروسي الرافض للانقلاب، ساهم في تسريع عمليه التقارب والتطبيع للعلاقات بين البلدين، خاصة في ضوء معلومات تؤكد أن روسيا قدمت معلومات استخباراتية إلى أنقرة عن تحركات غير طبيعية في قاعدة إنجيليريك ساهمت في إفشال المحاولة الانقلابية.

[1] Jim Zanotti, Clayton Thomas, **Turkey: Background and U.S. Relations In Brief,** Congressional Research Service, 6June, 2018, p.4.

ولذلك كانت أول زيارة رسمية لأردوغان بعد محاولة الانقلاب إلى روسيا في التاسع من أغسطس 2016[1].

ولقد أثارت هذه الزيارة شكوك الدول الغربية، خاصة في ضوء توتر علاقات دول أوروبا مع روسيا بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014. فقد اتفقت وسائل الإعلام الأوروبية على أن الزيارة كانت إشارة إلى الغرب، واعتبرت أن توطد العلاقات الروسية التركية هو أمر "مشؤوم" و "مثير للقلق" و "استفزاز يستهدف أوروبا". كما وصفت الاجتماع بأنه "اجتماع لزعيمين سلطويين وشعبويين" و"مصالحة بين القيصر والسلطان"[2].

ومع توتر العلاقات مع الغرب، قررت النخب السياسية والمؤسسة الأمنية في تركيا تقليل اعتماد الدولة على الأنظمة الغربية. خاصة مع تحول الخطاب الشعبي في تركيا، حيث أصبح الغرب ولا سيما الولايات المتحدة، يُصنف على أنه عدو لتركيا. هكذا سلط الخطاب السياسي التركي الضوء على حاجة تركيا للحد من اعتمادها على الغرب. كما ساعد رد روسيا الذكي على محاولة الانقلاب – ولا سيما العرض السريع للرئيس الروسي فلاديمير بوتين للوصول إلى أردوغان المحاصر – في تسريع هذا الانتقال بعيدًا عن فلك الغرب. وفي هذا السياق، وقعت تركيا اتفاقية مع روسيا في منتصف عام 2017 لشراء منظومة الدفاع الجوي الروسية (S-400)[3].

---

(1) المصدر السابق، ص36.

(2) Burhanettin Duran, **Turkey's New Russian Policy,** SETA, 13 August 2016, Accessed on: 4 march2022.

(3) Sinan Ülgen, **Redefining the U.S.-Turkey Relationship**, Carnegie Europe, 26 July 2021, Accessed on: 10 March 2022, Available at: https://carnegieeurope.eu/2021/07/26/redefining-u.s.-turkey-relationship-pub-85016.

وليس بخاف أن الكثيرين في الغرب، رأوا أن هذه الصفقة توضح سعى تركيا إلى إعادة ترتيب أوضاعها الأمنية بعيدًا عن الناتو والولايات المتحدة في صفقات السلاح والتوجه الجيوسياسي. ذلك أن منظومة الصواريخ الروسية ليست مدفوعة بالاعتبارات الدفاعية فقط، بل إن لها دافعًا جيوسياسيًا أيضًا. فقد عززت العلاقات التركية-الروسية، لا سيما في سوريا، كما أثارت قلقًا عميقًا لواشنطن، التي خشيت أن تمهد الصفقة الطريق لشركاء آخرين، مثل الهند والسعودية لإقتناء المنظومة الصاروخية الروسية[1].

ولقد استخدمت الولايات المتحدة صفقة طائرات F-35 كورقة ضغط لتمنع تركيا من استكمال الصفقة مع روسيا، إذ شعرت الولايات المتحدة بالقلق بشأن إمكانية استخدام المنظومة الدفاعية الروسية في جمع معلومات عن الجيل القادم من الطائرات المقاتلة التابعة لحلف شمال الأطلسي F-35، وهكذا كانت صفقة الـS-400 أحد الأسباب الرئيسية لإدراج بند في قانون تفويض الدفاع الوطني (NDAA)، يحظر تسليم طائرات F-35 إلى تركيا إلى أن يُصدر البنتاغون تقريرًا لتحليل آثار إخراج تركيا من اتفاقية الإنتاج المشترك. وانتقدت تركيا مشروع القانون وتعهدت بإحالة القضية إلى التحكيم الدولي إذا لم تتسلم الطائرات، مشيرة إلى أنها ساهمت بالفعل بمليارات الدولارات في تطويرها وإنتاجها منذ العام 2002[2].

وفي ظل العواقب السلبية التي كانت تركيا تعلم أنها ستتعرض لها من الولايات المتحدة، يمكن أن نفهم إصرار تركيا للحصول على تلك المنظومة الدفاعية، بسبب

---

(1) Galip Dalay, **US-Turkey Relations will Remain Crisis-Ridden for A Long Time To Come**, Brookings, 29 January 2021, Accessed on: 15 March 2022, Available at: https://cutt.us/uIlIw.

(2) Defne Arslan, Pinar Dost, and Grady Wilson**, US-Turkey relations: From alliance to crisis**, Atlantic Council, 7 August 2018, Accessed on: 15 March 2022, Available at: https://cutt.us/RoMg0.

اعتقاد المسئوليين في الجيش التركي بأن تركيا لديها عيب استراتيجي فيما يخص دفاعها الجوي. فالبرغم من أن تركيا تقع تحت مظلة الدفاع الصاروخي لحلف الناتو، إلا أن قرب البلاد من مناطق الأزمات المشتعلة، يمثل تهديدًا مستمرًا لمصالحها القومية، كما واجهت أنقرة صراعًا شاقًا في الناتو لضمان التغطية الكاملة لأراضيها، وخاصة عندما قامت الولايات المتحدة وألمانيا بسحب بطاريات الباترويت من الأراضي التركية. على الرغم من مساهمة تركيا في خطة الدفاع الصاروخي لحلف الناتو بصفتها الدولة المضيفة لرادار النطاق "X"، وهو أحد أهم مكونات بنية الدفاع الصاروخي لحلف الناتو[1].

كما أنه من الواضح أنه كان هناك ثمة تباطؤ لدى الولايات المتحدة وحلف الناتو، في الاستجابة لمطالب أنقرة بخصوص منظومة دفاع جوي بديلة عن الباتريوت، إذ استغرقت الولايات المتحدة سبعة عشر شهرًا للرد على طلب تركيا بتقديم عرض جديد لأنظمة باتريوت. حتى أثناء توقيعها على الصفقة مع روسيا، طلبت أنقرة اقتراحًا أمريكيًا جديدًا لأنظمة باتريوت الخاصة بها. وقد أبلغت واشنطن موافقتها إلى أنقرة في ديسمبر 2018، غير أن الموافقة جاءت متأخرة، كما لو أن الولايات المتحدة شجعت تركيا بشكل غير مباشر للمضى قدمًا في مسعاها[2].

في النهاية، تم تسليم المنظومة الصاروخية لتركيا في يونيو 2020. وبالتالي فرضت الولايات المتحدة عقوبات على تركيا بموجب معايير قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات (CAATSA)، بالإضافة إلى ذلك قامت وزارة الدفاع الأميركية، في 22 أبريل 2021، بإخراج تركيا رسميًا من مشروع الدول المشاركة

(1) Sinan Ülgen, **Redefining the U.S.-Turkey Relationship.** Op.cit.
(2) Ibid.

في تصنيع مقاتلات F-35 وألغت عمليات التسليم المخطط لها من تلك الطائرات[1].

ثانيًا: قضية القس أندرو برونسون:

بعد الانقلاب الفاشل قامت تركيا بالقبض على كل من تشتبه في ضلوعه في المحاولة الانقلابية، ومع الشكوك المثارة حول دور الولايات المتحدة في الانقلاب، اعتقلت تركيا مواطنين أمريكيين ومواطنين أتراك يعملون في القنصليات الأمريكية في تركيا بسبب صلاتهم – على حد زعمها- بحركة غولن وحزب العمال الكردستاني. كان من بينهم القس أندرو برونسون وزوجته في أكتوبر 2016، ثم أفرج عن الزوجة بعد 13 يومًا من الاعتقال. وفي سبتمبر 2017، اقترح الرئيس أردوغان تبادل برونسون مع فتح الله جولن، وفي 13مارس 2018، بعد ما يقرب من 18 شهرًا من الاعتقال، اتُهم برونسون بالتجسس والعمل لصالح الجماعات الإرهابية (حركة جولن والمسلحين الأكراد)[2].

ومع تصاعد أزمة القس برونسون، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على تركيا تمثلت في إعلان وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على وزير الداخلية التركي سليمان صويلو ووزيرالعدل عبد الحميد جول لدورهما في اعتقال واستمرار احتجاز برونسون. وفي المقابل، أعلن الرئيس التركي أردوغان تجميد أصول المدعي العام الأمريكي ووزير الداخلية الأمريكي في تركيا. كما قامت الولايات المتحدة برفع التعريفة الجمركية على واردات الصلب والألومنيوم من تركيا، وهو ما تسبب في فقدان الليرة التركية أكثر من 20% من قيمتها أمام الدولار، وقد صرح الرئيس التركي حينها بأن الولايات المتحدة تشن حربًا اقتصادية على بلاده، وقرر

(1) Ibid.

(2) Defne Arslan, Pinar Dost, and Grady Wilson**, US-Turkey relations: From alliance to crisis,** Op.cit.

حينها زيادة الجمارك على السيارات الأمريكية بنسبة تصل إلى 120%، والمشروبات الكحولية بحوالي 140% والتبغ الخام إلى 60%[1]. هذا وقد أفرجت تركيا عن القس في عام 2018، بعد قضاء عامين في السجن، واستقبله الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في البيت الأبيض.

وفي الفترة نفسها وبجانب قضية القس برونسون، قامت تركيا في منتصف عام 2017 بإلقاء القبض على موظفين يعملون بالقنصلية الأمريكية بتركيا، وهو ما أدى إلى قيام واشنطن بتقييد معظم التأشيرات إلى الولايات المتحدة، وهي خطوة ردت عليها تركيا على الفور بمنع التأشيرات؛ فيما عرف بأزمة التأشيرات بين الدولتين. إلا أنه قد تم حل أزمة التأشيرات في أقل من ثلاثة أشهر، في نهاية عام 2017[2].

ثالثًا: القضية الكردية:

تعتبر القضية الكردية بمثابة حجر عثرة في العلاقات الأمريكية– التركية، فالولايات المتحدة تعتبر الأكراد وتحديدًا في سوريا حلفاء استراتيجين، وقد أفادت منهم كثيرًا في محاربة تنظيم داعش. وفي المقابل تصنف تركيا الأحزاب الكردية وميلشياتها المسلحة كمنظمات إرهابية تهدد أمنها القومي. وقد احتدم الخلاف بين أمريكا وتركيا حول الموقف من الأكراد، إذ اعتبرت تركيا أن مساعدة الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب الكردية في سوريا تعكس لامبالاتها حيال أمن تركيا، كما كان لانتهاج تركيا سياسة خارجية جديدة تجاه دول الجوار الاقليمي تعتمد القوة المسلحة في مجابهة التهديدات والدخول إلى مناطق عمق حدودي في سوريا والعراق للسيطرة

(1) **الأزمة بين تركيا وأمريكا: أردوغان يرفع الجمارك بنسب كبيرة على منتجات أمريكية**، بي بي سي عربي، 15 أغسطس 2018، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2022، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-45196057.

(2) Jim Zanotti, Clayton Thomas, **Turkey: Background and U.S. Relations In Brief**, 2017, Op.cit, p.4.

عليها لاجتثاث أى وجود لتلك الجماعات قريبًا من حدودها، دور في تدهور العلاقة مع واشنطن.

ويذكر أن واشنطن أقامت علاقة خاصة مع الفصائل الكردية المسلحة، باعتبارها الحليف الميداني للتحالف الدولي في مواجهة تنظيم داعش، وأعلنت في اكتوبر 2015 عن إنشاء قوات سوريا الديمقراطية بإضافة عناصر من الأقليات الأخرى في الشمال السوري للأغلبية المكونة من المقاتلين الأكراد، لمنح هذه القوات شرعية إضافية ولتجنب التحفظات التركية. قدمت الولايات المتحدة لتركيا تعهدات بخروج قوات سوريا الديمقراطية من منبج بعد إخراج تنظيم داعش منها، لكن ذلك لم يحصل، بل بقيت القوات فيها بحماية أمريكية. كما كررت أمريكا أكثر من مرة بأن تعاونها مع الفصائل الكردية في سوريا مؤقت ومحدد فقط بمواجهة داعش، لكنها استمرت في تسليحها وتدريبها حتى باتت أشبه بجيش نظامي يعد بعشرات الالآف، وهو الأمر الذي اعتبرته تركيا تهديدًا لأمنها القومي لاسيما بعد الدعم العسكري الكبير الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق – ترامب– لأكراد سوريا في إطار محاربة تنظيم داعش وتجاهله التام لاعتراض تركيا[1].

وفي نهاية مارس 2017 أعلن رئيس الوزراء التركي آنذاك بن على يلدرم انتهاء عملية "درع الفرات" التي كانت تركيا قد أطلقتها في أغسطس2016 عقب الانقلاب الفاشل مباشرة، بمساعدة الجيش السوري الحر لتطهير حدودها مع سوريا من عناصر تنظيم داعش والجماعات الكردية المسلحة بنجاح. ثم في يناير 2018 أعلن الرئيس التركي أردوغان انطلاق عملية "غصن الزيتون" في منطقة عفرين، شمال غرب سوريا، الخاضعة لسيطرة "وحدات حماية الشعب YPG" التابعة لحزب الاتحاد

[1] سعيد الحاج، **عملية عفرين: الدوافع والتحديات والسيناريوهات**، المعهد المصري للدراسات، 22يناير 2018، ص6.

الديمقراطي الكردي السوري الذي تعتبره أنقرة امتدادًا لحزب العمال الكردستاني التركي[1]. وكان إعلان الولايات المتحدة نيتها التعاون مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، التي تُمثل وحدات حماية الشعب عمودها الفقري، لإنشاء وتدريب قوة أمنية حدودية سورية قوامها 30 ألف عنصر، قد أسهم في مزيد من التدهور في العلاقات بين البلدين وشجع تركيا على الإسراع من العملية العسكرية المذكورة، لا سيما أن "قسد" تحظى بدعم أميركي – تسليحي وتدريبي– الأمر الذي يعتبر مقدمة لقيام كيان كردي انفصالي تعارضه تركيا بشدة[2].

وقد ذكر رئيس الوزراء "بن على يلدرم" أن هذه العملية تتكون من أربع مراحل وتهدف لإنشاء منطقة آمنة بعمق 30 كم، وكانت تركيا تتغيا من هذه العملية عدة أهداف، أبرزها[3]:

1- إنهاء سيطرة الوحدات الكردية على منطقة عفرين بالكامل، وإذا لم يكن ذلك، فتقليص مساحة نفوذها وحصرها في نطاق جغرافي أضيق.

2- الحيلولة دون وصول النفوذ الكردي في سوريا إلى البحر المتوسط مستقبلًا، ومن ثم تصعيب فكرة إعلان كيان سياسي يحكمه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني.

4- ضبط تهريب العناصر المسلحة من عفرين إلى تركيا عبر البحر المتوسط.

ورفم تصادم المصالح ومن ثم وجهات النظر فيما يخص التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية بين كل من واشنطن وأنقرة إلا أنه تم التوقيع على اتفاقيتين بين الطرفين الأولى في يونيو 2018 بوساطة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك مايك بومبيو ووزير

(1) المصدر السابق، ص4.

(2) تقدير موقف، **تدهور العلاقات الأميركية – التركية وتضارب المصالح في سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2018، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022، ص1.

(3) سعيد الحاج، **عملية عفرين: الدوافع والتحديات والسيناريوهات**، مصدر سابق، ص4.

الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو لإخراج وحدات حماية الشعب سلميًا من منبج في شمال سوريا[1]. والثانية في أغسطس 2019 حيث اتفق الطرفان على إنشاء منطقة آمنة تشارك فيها تركيا، وهو ما يعد انتصارًا لتركيا أمام الولايات المتحدة التي كانت ترفض هذا الاتفاق بالمطلق. وقد جاء هذا الاتفاق ليبرهن على نجاح الاستراتيجية التي اعتمدتها تركيا بعد انقلاب عام 2016 للحفاظ على أمنها القومي، فهو يحقق لها ما يلي من أهداف[2]:

1- تحقيق لحلم تركي عمره من عمر الأزمة في سوريا. وإذا كانت تركيا ترى سابقًا في المنطقة الآمنة وسيلة للضغط على النظام السوري وإسقاطه فإن هدفها اصبح تعزيز دورها في سوريا كلاعب ميداني وسياسي وإضعاف الجانب الكردي والتقدم خطوة نحو الهيمنة على الشريط الحدودي داخل سوريا. وبالتالي تمدد الحضور التركي المباشر من إدلب فعفرين وجرابلس إلى منطقة شمال شرق الفرات.

2- تدعم الاتفاقية موقع تركيا في الأزمة السورية وتضع بيدها ورقة ضغط مهمة على "حلفائها" الروس والإيرانيين ويوسع هامش المناورة أمامها.

3- تظهر الاتفاقية أن الولايات المتحدة لم تعد متمسكة بموقفها في حماية حلفائها الأكراد وبات همها الأول هو منع تعرض قوات الحماية الكردية للأذى وإبقاء قدراتها العسكرية سليمة من دون معرفة وجهة استخدام هذه العناصر لاحقًا.

4- تعتبر الاتفاقية ضربة قوية لمشروع الإدارة الذاتية في منطقة "روج آفا" (شمال شرق سوريا) من كل النواحي الجغرافية والاجتماعية والسياسية والتي من أجلها كانت تفشل المحادثات بين الأكراد والدولة السورية. فالاتفاقية نصت على عودة

---

[1] Defne Arslan, Pinar Dost, and Grady Wilson**, US-Turkey relations: From alliance to crisis,** Op.cit

[2] محمد نور الدين، **تركيا: علاقات قلقة مع الحلفاء وتحركات ملتبسة في أزمات المنطقة**، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 179، 2019، ص33.

اللاجئين السوريين إلى المنطقة الآمنة وهو ما يعد استهداف مباشر لديموغرافية المنطقة من جانب تركيا لصالح فئات من أصول تركمانية أو عربية موالية لتركيا على حساب الوجود الكردي ذي الغالبية في بعض مناطق المنطقة الآمنة.

وعلى هامش السياسة الخارجية التي اعتمدتها تركيا بعد عام 2016، والقائمة على استخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر في مناطق العمق الاستراتيجي لحماية أمنها القومي، نجد تدخلًا مشابهًا لما حدث في سوريا، في العراق هذه المرة. وهو تدخل لا ينفصل بأى حال من الأحوال عن الاستراتيجية التركية الجديدة في التعامل مع الأزمة الكردية. وفي هذا الإطار بدأت القوات التركية في أواخر مايو عام 2019 عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق في المنطقة الممتدة من الشرق من جبال قنديل إلى حدود منطقة سنجار. حيث حدد وزير الدفاع خلوصي آكار هدف العملية بأنها تهدف إلى السيطرة على تلك المنطقة وبعمق أكثر من 25 كيلومتر، مع إقامة ثلاث قواعد عسكرية ثابتة فيها [1].

خلاصة القول، أنه فيما أخذت العلاقات التركية الروسية تتعافى منذ النصف الثاني من العام 2016 وشهدت تعاونًا حذرًا في السياق السوري، اتخذت العلاقات التركية الأمريكية اتجاهًا معاكسًا. وفي الوضع الراهن، تستفيد تركيا وروسيا كلتاهما من تعاونهما في سوريا. ففيما احتاجت تركيا إلى موافقة روسية على عمليتيها في سوريا (درع الفرات وغصن الزيتون في عفرين) يتعين على روسيا إبقاء تركيا قريبة منها للمحافظة على مسارها في سوريا. بينما تتزايد رقعة الخلاف والتضارب في المصالح بين الولايات المتحدة وتركيا.

رابعًا: قضية خلق بنك:

[1] المصدر السابق، ص36.

تعتبر قضية خلق بنك من القضايا التي ساهمت في مزيد من التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، إذ أنها تمس العلاقات التركية الإيرانية من جانب والتي تثير حساسية بالغة لدى الولايات المتحدة، ومن جانب آخر تمس العلاقات الأمريكية التركية وخاصة في مسألة تنظيم فتح الله جولن الذي تعتبره تركيا تنظيمًا إرهابيًا، بينما تأوي الولايات المتحدة زعيم التنظيم الذي يعيش في ولاية بنسلفانيا منذ عام 1999 وترفض طلب تركيا الملح في تسليمه بإعتباره مسئولًا عن انقلاب 2016 الفاشل.

ترجع جذور هذه القضية إلى نوفمبر 2013 حيث تسربت إلى وسائل الإعلام التركية خطة حكومية تستهدف إغلاق مدارس الإعداد لامتحانات القبول في الجامعات التي كان يدير أتباع حركة فتح الله غولن نحو ربعها، ولم تكن هذه المدارس مصدرًا ماليًا للحركة وحسب، بل كانت تمثل أيضًا قنوات لضم أعضاء جدد إلى الحركة. ومن ثم تم النظر إلى هذه الخطوة على أنها تحرك من الحكومة لعرقلة الحركة وتقليص نفوذها، هكذا ألقى القبض على 52 شخصًا، بينهم مسئولين وبيروقراطيين كبار ورجال أعمال وأبناء وزراء بتهم فساد وتجارة سرية بالذهب مقابل النفط مع إيران عن طريق "خلق بنك" التركي؛ ما يعني تجاوز العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران[1].

وقد أدى هذا الحدث إلى فتح تحقيق في تركيا عام 2013 وفتح تحقيق مقابل له في الولايات المتحدة، ومن أثم أصبحت القضية بمثابة ورقة أصبحت الولايات المتحدة تستخدمها للضغط على تركيا وتهددها بالعقوبات لأجلها. وقد شهدت القضية توترًا كبيرًا منذ العام 2016، حيث تم القبض على رجل الأعمال التركي- الإيراني رضا

[1] Erdoğan v the Gülenists: from political allies to Turkey's Bitter Rivals, The Guardian, 19/6/2016, accessed on 12/10/2020, Available at: https://cutt.us/4KYvj.

ضراب في زيارة له للولايات المتحدة لقضاء إجازة هناك. واتهم ضراب بأنه ساعد بنك خلق التركي المملوك للدولة في التهرب من العقوبات الأمريكية على إيران من خلال تسهيل دفع ثمن النفط والغاز الإيراني بالذهب[1]، وقد اتفق المحللون أن قضية بنك خلق اكتسبت بعدًا سياسيًا واضحًا. وأفادت الأنباء أن القضية كانت مدرجة بشكل متكررعلى جدول أعمال المحادثات بين أردوغان والرئيس الأمريكي السابق ترامب، حيث استخدمت الولايات المتحد أسلوب التهديد بفرض غرامات مالية متصاعدة أسبوعيًا بملايين الدولارات، إن لم يستجب البنك للمثول والدفاع عن نفسه أمام المحكمة، ودفع البنك بأنه غير مذنب في تهم الاحتيال المصرفي وغسيل الأموال والتآمر في عام 2019، حيث كان يواجه عقوبات أميركية تصل إلى 10 مليارات دولار[2].

يمكن القول أن هذه القضية كانت تأتي في إطار محاولات الولايات المتحدة الضغط على تركيا وخاصة فيما يخص أى تحسن لعلاقاتها مع إيران. ذلك أن العلاقات التركية الإيرانية قد شهدت تطورًا ملحوظًا في اتجاه التحسن بعد الموقف الذي اتخذته إيران من رفض لمحاولة الانقلاب في تركيا عام 2016، فقد زار وزير الخارجية الإيراني آنذاك جواد ظريف تركيا في أغسطس 2016 وأعلن تضامن بلاده مع القيادة السياسية لتركيا ورفضه للانقلاب[3]. كما عملت تركيا وإيران بالتعاون مع روسيا على التنسيق فيما يخص المسألة السورية وأصبحت الأزمة السورية وتداعياتها منوطة بالأطراف الثلاثة بعيدًا عن الولايات المتحدة، وفي هذا السياق

---

[1] Defne Arslan, Pinar Dost, and Grady Wilson**, US-Turkey relations: From alliance to crisis,** Op.cit.

[2] سعيد عبد الرازق، **انفراجة في قضية «خلق بنك» بعد نقلها إلى تركيا**، الشرق الأوسط، 18 فبراير 2021، تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2022، متاح على الرابط: https://cutt.us/K7SeG

[3] علي حسين باكير، **السياسات الخارجية في أعقاب الانقلاب الفاشل: التوجهات الإقليمية**، مجلة رؤية تركية، العدد3، سبتمبر 2016، ص84.

نجد أن تركيا قد رفضت العقوبات الأمريكية التي فرضتها أمريكا على طهران بعد انسحابها من الاتفاق النووي عام 2018. إذ صرح وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو أن هذه العقوبات لا تلزم تركيا[1].

خامسًا: السياسة التركية الجديدة في شرق المتوسط والموقف الأمريكي منها:

يمكن القول أن السياسة التركية الجديدة في منطقة شرق البحر المتوسط، هى محصلة تحول السياسة التركية في السنوات القليلة الماضية نحو تبني مقاربة واقعية في سياستها الخارجية، وهى مقاربة تعتمد بالأساس على سياسة القوة، بدلًا من الاقتصار فقط على الدبلوماسية والقوة الناعمة التي حكمت سياستها الخارجية في العقد الأول من القرن الحالي. وحرى بالذكر أن المدرسة الواقعية تشدد على النزعة الدائمة للصراع بين الدول، وتحاجج بأن سياسة القوة وتعزيز القدرات وعقد التحالفات؛ لزيادة قوة الدولة ومكانتها، هي ما يحقق أهدافها ويضمن أمنها ومصالحها القومية؛ لأن الفوضى تدفع الدول إلى القلق بشأن توازن القوى، بينما يجبر هيكل النظام الدولي والإقليمي، الدول على إيلاء اهتمام دقيق لهذا التوازن. على حين تتجه الدول الضعيفة إلى العمل على إبقاء الوضع على ما هو عليه، فإن الدول القوية تعمل على تغيير الوضع القائم وفقًا لما يحقق مصالحها القومية وأهداف سياستها الخارجية[2].

وقد بدأت تتبلور سياسة أنقرة البحرية الجديدة في ظل تنامي القدرات الاقتصادية والصناعية والعسكرية التركية. وكذلك في ظل الاكتشافات الكبيرة للنفط والغاز في شرق المتوسط التي رافقها عقد تحالفات إقليمية مثل الشراكة بين إسرائيل واليونان

---

(1) **تركيا تحذر من عواقب "خطيرة" للعقوبات الأمريكية على إيران**، فرانس 24، 6 نوفمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2022، متاح على الرابط: https://cutt.us/H6U9q.

(2) عمادة قدروة، **السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 23 أغسطس 2020، ص5.

وقبرص ومصر التي أنشأت "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي استثنى عضوية تركيا وشمال قبرص، مع توقيع اتفاقية تحديد الحدود البحرية بين اليونان ومصر [1]. وقد جاءت هذه السياسة التركية الجديدة لتمثل أزمة لبعض حلفاء الولايات المتحدة وهم قبرص واليونان تحديدًا، وكذلك أثارت استفزاز العديد من الدول الأوروبية بل والولايات المتحدة نفسها. ووفقًا للأدبيات الغربية تأتي هذه الأزمة في ظل تغيرين مهمين: أولهما: فراغ السلطة الذي أحدثته الولايات المتحدة بعد تقليص دورها الإقليمي في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والذي أدى إلى اندلاع صراع على السلطة والنفوذ في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. وثانيهما: انتهاء فترة شهر العسل بين أنقرة وأثينا التي امتدت خلال أواخر التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين كنتيجة طبيعية لرؤية تركيا ومتطلبات عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت. والتي تعثرت مبررة تعقد العلاقات مع اليونان[2].

ويذكر أن ترسيم الحدود البحرية التركية اليونانية المعمول به يجعل تركيا محاصرة، ولهذا تعترض تركيا على أن تكون جمهورية قبرص (أو القبارصة اليونانيون بشكل أكثر تحديدًا) هي الجهة الوحيدة المحركة لأنشطة التنقيب عن الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط. وتصر على ضرورة المساواة بين القبارصة اليونانيين والأتراك، كما تؤكد أنقرة أن قبرص الشمالية لها الحق في القيام بأنشطة استكشاف الطاقة وإصدار التراخيص. ومما زاد شعور تركيا بالإقصاء؛ تعاون اليونان وقبرص ومصر وإسرائيل في مجال الطاقة في السنوات الأخيرة. وهو ما دفع تركيا في إطار جهودها لإعادة صياغة هذا الترتيب الإقليمي، لإرسال سفن تنقيب في المياه

(1) المصدر السابق، ص4.

(2) Galip Dalay, **Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock**, Brookings Institution, 28 January 2021.

المتنازع عليها، ترافقها أحيانًا سفن حربية، مما أدى إلى تصادم بين السفن الحربية اليونانية والتركية في أغسطس 2020[1] .

وفي إطار السياق السابق ذكره، قامت تركيا بتوقيع اتفاقيتين؛ بحرية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية. حددت الاتفاقية الأولى خطًا على مسافة 18.6 ميلًا بحريًا (35 كيلو متر) سيشكل الحدود البحرية التي تفصل بين المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين، وتسعى تركيا من خلالها إلى إضفاء الشرعية على عمليات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي التي تقوم بها سفنها مثل (يافوز) و(الفاتح) و(عروج رئيس)، وذلك رغم اعتراض الاتحاد الأوروبي واليونان وقبرص .أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بالتعاون العسكري والأمني بين البلدين. وفي حين أتاحت لها الأولى رسم خريطة بحرية جديدة منحتها مساحات واسعة في شرق المتوسط، سيتبعها بالضرورة الدفاع عما تعتبره الآن مجالها البحري وأمنها القومي، فإن الثانية أدت إلى تدخل عسكري واسع في ليبيا، دفاعًا عن مصالحها البحرية والاقتصادية، وعن حلفائها الذين وقعوا معها الاتفاقيتين وجعلوا رسم حدودها البحرية الجديدة ممكنًا[2].

ويرى المتخصصون أن توقيع الاتفاقية مع ليبيا، يعني أن خطوط الطول هي التي أُخذت في الاعتبار وليست خطوط العرض. ويعني ذلك من جهة أخرى، اعتبار حدود اليونان البحرية الاقتصادية مقصورة على ساحل البر اليوناني الرئيس، وليس على أساس مجال عشرات الجزر اليونانية الصغيرة شرق المتوسط ومدخل بحر إيجة. ويعني أيضًا منح تركيا وجمهورية شمال قبرص مجالًا بحريًا واسعًا، إذ أصبح

---

(1) Max Hoffman, **Flashpoints in U.S.-Turkey Relations in 2021**, CAP, 19 January 2021, Accessed on: 4 April 2022, Available at: https://www.americanprogress.org/article/flashpoints-u-s-turkey-relations-2021/.

(2) Ibid.

الشريط الطولي لقلب شرق المتوسط، وصولًا إلى الحدود المصرية – الليبية البحرية، مناطق اقتصادية تقتسمها تركيا مع ليبيا، وترتب عليه توسيع المنطقة الاقتصادية التركية الخالصة[1]. وبهذه الطريقة، كان لصفقة الحدود البحرية علاقة بشرق البحر المتوسط أكثر من ارتباطها بليبيا نفسها. لأنه وفقًا لهذه الصفقة، يجب أن يمر خط أنابيب الغاز الإسرائيلي– اليوناني – القبرصي المُقترح جزئيًا عبر المناطق البحرية التي تطالب بها تركيا (وفقًا للاتفاق البحري التركي وحكومة الوفاق الوطني)،وهو ما يمكن تركيا من تعطيل أي مشاريع قد تعرقل مصالحها، وقد ردت اليونان على الصفقة بطرد سفير حكومة الوفاق الوطني من أثينا وتوطيد العلاقات مع الجيش الوطني الليبي التابع لخليفة حفتر[2].

كما تساعد هذه السياسة تركيا في إثبات حقوقها قانونيًا وبالأمر الواقع؛ إذ تعتبر تركيا أن الحراك الجاري في شرق المتوسط يستلزم إثبات حقوقها للتعامل مع أي عقوبات محتملة من الاتحاد الأوروبي أو من الولايات المتحدة .فقد هدد الاتحاد الأوروبي بعقوبات على تركيا إن لم تتوقف عن أنشطتها بالقرب من قبرص، بينما أقرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي في عام 2019، قانون الأمن والشراكة لشرق المتوسط (Eastern Mediterranean Security and Partnership Act)، الذي يكلف لجنة أميركية أن تقدم تقريرًا عن أنشطة التنقيب التركية. ومع أنه لم يرد ذكر تركيا بالاسم، فإن القانون ينص على إبلاغ الولايات المتحدة بأي عائق أمام أنشطة الحفر القبرصية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وأي" أنشطة غير قانونية" في شرق البحر المتوسط. لذلك سعت تركيا إلى توقيع

(1) عمادة قدروة، **السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا**، مصدر سابق، ص8.

(2) Galip Dalay, **Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock,** Op.cit.

الاتفاقيتين البحريتين مع جمهورية شمال قبرص وليبيا لتعزيز حججها القانونية في مواجهة مثل تلك العقوبات المحتملة[1].

تنطلق التصورات التركية لسياستها في تلك المنطقة من عقيدة يطلق عليها "الوطن الأزرق Mavi Vatan " لتركيا، وهو مفهوم قومي تركي ويشير إلى أن "الوطن" لم يعد يشير إلى الأرض فحسب، وإنما أيضًا إلى البحر، أو "الوطن المائي"؛ وهو تعبير استخدمه أول مرة الأدميرال رمضان جيم غوردينيز في عام 2006 ، وانتشر في مارس 2019 عندما أجرى الأسطول التركي مناورات في شرق المتوسط تحت اسم "الوطن المائي". ويعتمد هذا المفهوم على التهديد المتصور بأن "تركيا محاصرة في الأناضول" وبالتالي تحتاج إلى الحفاظ على إمكانية الوصول إلى البحر الأسود وبحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط وإبراز مكانتها فيها[2].

ومن الناحية العملية، يعبر مبدأ الوطن الأزرق عن ثلاثة أفكار تركية رئيسية: أولاً: يمثل رؤية موسعة وفهمًا للحدود البحرية لتركيا في البحر الأبيض المتوسط؛ والاتفاق البحري مع ليبيا هو مظهر من مظاهر ذلك. وفي حين أن هذا المفهوم ليس له أي أساس قانوني، إلا أنه يشير إلى تصميم تركيا على الدفاع عن هذه الحدود المتوقعة وحمايتها، أو على الأقل تحاول إعطاء هذا الانطباع. ثانيًا: يعتبر "الوطن الأزرق" هو دعوة للبحرية التركية لإعادة صياغة وضعها كقوة بحرية. ثالثًا: يشير المفهوم إلى إعادة تصور مكانة تركيا في العالم، فبالنسبة إلى القيادة السياسية التركية الحالية هو إعادة توجيه لسياسات تركيا الخارجية والأمنية بعيدًا عن الغرب ونحو روسيا والصين[3].

---

(1) عمادة قدروة، **السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا**، مصدر سابق، ص9.

(2) المصدر السابق، ص7.

(3) Galip Dalay, **Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock,** Op.cit.

ونظرًا لقلة انخراط الولايات المتحدة في هذه المنطقة وعدم إيلائها قدر كبير من الأهمية، فإنها لم تتخذ سياسات قوية واضحة في تعاملها مع تركيا وسياستها الجديدة. وبالرغم من ذلك فقد عبر مسئولون أمريكيون مرارًا عن امتعاضهم من هذه السياسة ورفضهم لها، فقد وصف سفير الولايات المتحدة في اليونان جيفري آر بيات، التفاهم الليبي التركي بأنه "غير مفيد واستفزازي" و "يتعارض مع الفهم الأمريكي للقانون البحري الدولي". كما كان وزير الخارجية السابق مايك بومبيو داعمًا قويًا لمنتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط وعمل على تعميق العلاقات مع اليونان وقبرص في تضاد مع المصالح التركية[1].

سادسًا: تغير الخطاب الغربي عن النموذج التركي:

لاجدال أن الخطاب الغربي – الأوروبي والأمريكي– حول تركيا بإعتبارها نموذجًا للدولة الإسلامية الديمقراطية التي تجمع بين قيم العلمانية الغربية والحضارة الإسلامية الشرقية والذي ساد في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، قد تغير تمامًا في العقد الأخير واستحال خطابًا ناقدًا لدكتاتورية الرئيس أردوغان على حد قولهم. بل تكاد تتفق كل الدراسات الغربية التي تتناول العلاقات الغربية التركية على وضع مسألة تراجع الديمقراطية في تركيا بإعتبارها عائقًا هامًا أمام العلاقات بين الطرفين كموضوع أساسي في تلك الدراسات[2].

---

(1) Max Hoffman, **Flashpoints in U.S.-Turkey Relations in 2021,** Op.cit.

(2) انظر مثلًا:

Steven A. Cook, **Neither Friend nor Foe**, Council on Foreign Relations, Council Special Report No.82, November 2018.. Max Hoffman, **Flashpoints in U.S.-Turkey Relations in 2021,** Op.cit.

Jim Zanotti, Clayton Thomas, **Turkey: Background and U.S. Relations in Brief**, Op.cit.

وترجع جذور هذا التحول إلى صيف عام 2013، حيث بدأت مظاهرات في تركيا ضد إعادة بناء مبنى تاريخي في محاولة إنقاذ حديقة "جيزي بارك"، لكن سرعات ما تحولت إلى احتجاجات تقودها تيارات علمانية وليبرالية وكردية ضد الحكومة وسياساتها، فطالب المتظاهرون بتوسيع حرية التعبير والحريات الشخصية والحقوق المدنية، وإلغاء بعض المشاريع الضخمة التي تخطط الحكومة لتنفيذها؛ مثل الجسر الثالث والمطار الثالث وقناة اسطنبول، بدعوى أنها تضر بالبيئة وترهق الاقتصاد. وكانت هذه الاحتجاجات هى الأعنف والأوسع ضد حكومة العدالة والتنمية حتى ذلك الوقت، وقد تعاملت الحكومة التركية مع تلك المظاهرات مستخدمة القوة الأمنية، مما أدى إلى وقوع وفيات وإصابات بين المتظاهرين وقوات الشرطة على حد السواء[1] . وكان لاستخدام القمع الأمني ضد المظاهرات ردود أفعاله المباشرة حيث أعربت الولايات المتحدة عن قلقها بخصوص حقوق الإنسان وحرية الرأى والتعبير في تركيا، ولكن بدون توجيه نقد مباشر لحكومة أردوغان في أول الأمر محاولة عدم اكتساب أى خصومات مع حليف مهم بالنسبة لها في تلك الفترة التي كانت تشهد اضطرابات إقليمية عنيفة[2].

على حين جاء رد الفعل الأوربي على تلك الأحداث قاسيًا جدًا، إذ وجه انتقادات حادة للحكومة التركية، ليس فقط في تعاملها مع هذا المظاهرات وإنما لمسيرة حقوق الإنسان والحريات بمجملها في تركيا. فقد دان قرار البرلمان الأوربي "عنف الدولة الذي تمارسه ضد المتظاهرين والشعب التركي، واستهداف الأحزاب كذلك من قبل قوات مكافحة الشغب" ودعا الحكومة إلى "وضع حد لأسلوبها الاستبدادي في الحكم"

(1) Jim Zanotti, **Turkey: Background and U.S. Relations**, Congressional Research Service, 21June 2013, p.4.
(2) Ibid: p.7.

ودعا الحكومة إلى "الشروع فورًا في إصلاح مجال حقوق العمال والنقابات من أجل توافقه مع سياسات الاتحاد الأوربي"[1].

وقد أثار هذا البيان حفيظة الحكومة التركية، فرد عليه أردوغان قائلًا بأن : "قرار البرلمان الأوربي ليس له شرعية عندنا"، واعتبر أردوغان أن هذه الاضطرابات مدبرة بمؤامرات خارجية لإسقاط حكومته، كما صرح وزير الخارجية آنذاك أحمد داوود أوغلو بأن: "في الوقت الذي كانت الحكومة التركية تسحب قواتها من ميدان تقسيم، كانت ألمانيا تستخدم القوة أمام متظاهرين في فرانكفورت، وأضاف أن البيان الأوروبي يحاول تصوير مجموعات هامشية على أنهم متظاهرن أصحاب حقوق"[2].

وعليه فقد قام الاتحاد الأوربي بتجميد مفاوضات انضمام تركيا إليه والتي كانت تمثل أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية، وكذلك أحد مفاتيح العلاقات الأمريكية– التركية.

وهكذا أصبح نقد السياسات الداخلية في تركيا ومسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، أحد الثوابت في العلاقات الأمريكية– التركية، وتحول الخطاب الأمريكي ليصبح أكثر حدة، وقد ذكرنا من قبل وصف الرئيس الأسبق أوباما للرئيس التركي أردوغان بأنه "فاشل واستبدادي". وفي تسجيل مسرب في أغسطس 2020 للقاء مع بايدن، حين كان مرشحًا للرئاسة، أجرته صحيفة نيويورك تايمز في ديسمبر 2019. أكد بايدن أنه سيتبنى "نهجًا مختلفًا" في التعامل مع الرئيس أردوغان في حال فوزه في انتخابات الرئاسة يقوم على "دعم وتشجيع المعارضة" لمواجهته "وهزيمته، ليس عن طريق انقلاب، ولكن من خلال العملية الانتخابية" وقد انتقد بايدن في اللقاء التعاون العسكري المتنامي بين أنقرة وموسكو، ومن تعامل تركيا مع الأكراد، فضلًا عن

(1) European Parliament Resolution on the Situation in Turkey (2013/2664(RSP)), 11 June 2013, Available at: https://cutt.us/tNv10.

(2) Jim Zanotti, **Turkey: Background and U.S. Relations,** Op.cit: p.8.

السياسات التركية في المنطقة، وخصوصًا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وقال إن على أنقرة أن "تفهم بأننا لن نستمر في التعامل معهم كما في السابق"[1]. وعليه فيمكن القول أن فكرة " النموذج المحتذى" التي وسمت أى خطاب عن تركيا في السابق قد تغيرت تمامًا ولم يصبح لها ذكر الآن.

سابعًا: القضية الأرمينية:

لطالما كانت المسألة الأرمينية أحد القضايا الشائكة في العلاقات الأمريكية-التركية، على نحو ما سبق توضيحه من قبل، وقد اعتمدت الولايات المتحدة استخدام هذه المسألة كورقة ضغط تساوم بها تركيا في مواقف الاختلاف وتعارض المصالح، هكذا أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن في الرابع والعشرين من أبريل 2021، اعتراف الولايات المتحدة الأميركية رسميًا بـ"الإبادة الجماعية للأرمن في العهد العثماني". وبهذا تكون إدارته قد تحولت عن مقاربة امتدت عقودًا طويلة، كانت خلالها واشنطن تعزف عن تبني السردية الأرمنية التي تصف أحداث عام 1915 بـ"الإبادة"، وذلك خشية المس بعلاقاتها الاستراتيجية مع تركيا. ويقول الأرمن إن أحداث عام 1915 تسببت في ترحيل وقتل قرابة مليون ونصف المليون منهم. في حين تصر تركيا على أن هذه الأرقام مبالغ فيها، وأن الملايين من الضحايا كانوا من مواطني الدولة العثمانية المسلمين، خصوصًا في مناطق الأناضول والبلقان والقوقاز إضافة إلى الأرمن، سقطوا أو تم ترحيلهم قسرًا، خلال اضطرابات وغزو أجنبي، وأن العديد من الجمعيات والقوى الأرمنية كانت تشكل "طابورًا خامسًا" في الدولة العثمانية آنذاك[2].

---

[1] Jonathan Spicer, **Turkey slams Biden's past call for U.S. to back Erdogan opponents**, *Reuters*, 15/8/2020, accessed on 6/4/2022. Available at: https://cutt.us/4LJKi.

[2] تقدير موقف، **السياق السياسي لاعتراف إدارة بايدن "بالإبادة الجماعية للأرمن " وتداعياته على العلاقات الأميركية – التركية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6 مايو 2021، تاريخ الاطلاع: 1 أبريل 2022، ص1.

وجدير بالذكر أن هذه الأزمة بين الولايات المتحدة وتركيا، تمثل حلقة في سلسلة أزمات مستمرة منذ العام 2013 تقريبًا بين البلدين. ويمكن القول أن سياق هذه الأزمة يأتي في إطار عدة تطورات وتداعيات تشهدها العلاقات بين البلدين، بيانها كالتالي:

1- دعم تركيا لأذربيجان في حربها مع أرمينيا عام 2020، ليزيد من هوة الخلاف مع واشنطن؛ إذ انتقدت أنقرة موقف مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تشكلت عام 1992 للتوسط في النزاع بين أذربيجان وأرمينيا، وتضم روسيا وفرنسا والولايات المتحدة. حيث لم تنظر هذه المجموعة بعين الرضا إلى الدعم التركي لأذربيجان، والذي مكنها من استعادة مناطق واسعة في إقليم ناغورنو قره باغ من أرمينيا[1].

2- يُرجع كثير من المحللين هذا التغيير في ظل إدارة بايدن إلى عاملين: أولهما: تراجع الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا بالنسبة لصانعي السياسة في الولايات المتحدة في وقت يتحول فيه تركيزهم الاستراتيجي بوضوح إلى شرق آسيا والصين. وثانيهما: تدهور العلاقة بين الدولتين وكثرة الخلافات غير المحسومة، وفي هذا الإطار؛ تحدث وزير الخارجية أنطوني بلينكين عن تركيا باعتبارها "شريكًا استراتيجيًا مزعومًا" في جلسة الاستماع التي قدمها أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي[2].

خاتمة:

يتبين مما سبق ذكره، أن العلاقات الأمريكية – التركية قد بلغت مبلغًا صعبًا اتسعت فيه رقعة الاختلاف وتباين المصالح وتعارضها بشكلٍ غير مسبوق. وعليه فإننا نتفق

[1] المصدر السابق، ص2.

[2] Sinan Ülgen, **Redefining the U.S.-Turkey Relationship.** Op.cit.

مع التوجه الذي يقول بأنه لا يمكن بعد الآن وصف العلاقة بين البلدين بالشراكة أو التحالف الإستراتيجي، وأن أى تعاون بين البلدين فيما بعد سيكون مشروطًا وله إطار مختلف عن التحالف أو الشراكة[1]. إذ أكد أردوغان أن تركيا لن تمنح واشنطن صكًا على بياض في توظيف تركيا خدمة لمصالحها، وأنها تسعى إلى تأكيد العاقات الثنائية وفق صيغة " المقايضة المحسوبة" منوهًا إلى دور أمريكي ضاغط من أجل قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. ولعل ما يدفع في هذا الإتجاه هو سياسة البلدين الخارجية التي عمقت من هوة التباعد والاختلاف في إطار سعى كلٍ منهما لتحقيق مصالحه القومية وإعادة تشكيل تحالفاته بما يتفق وتلك المصالح. فالولايات المتحدة تراجعت اهتمامتها بمنطقة الشرق الأوسط منذ عهد الرئيس الأسبق أوباما، وهى استراتيجية تعيد بها الولايات المتحدة تموضع توجهاتها في بنية النظام الدولي المتغيرة. وبالنسبة لتركيا فقد زاد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط مقابل التوجه التقليدي القديم الدافع نحو الغرب، كما أنها اعتمدت مقاربة واقعية تعتمد استخدام القوة الشاملة، بدلًا من القوة الناعمة والدبلوماسية لتحقيق مصالحها الحيوية وحفظ أمنها القومي.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1- قدورة، عماد، (2021)، **السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2- الحاج، سعيد ، (2016)، انقلاب 15 تموز/ يوليو ومستقبل تركيا، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد21.

[1] Steven A. Cook, **Neither Friend nor Foe,** Op.cit p.2.

3- مراد يشيل تاش، نجدت أوزتشليك، (2016)، محاولة الانقلاب العسكري التي أُجهضت في تركيا: العملية والردود والآفاق، **مجلة رؤية تركية**، المجلد5، العدد3.

4- يشيلطاش مراد، فرحات بيرينججي، (2022)، سلوك تركيا الإستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير، **مجلة رؤية تركية**، العدد1.

5- نور الدين، محمد، (2016)، انقلاب 15 تموز / يوليو العسكري في تركيا: دوافعه وتداعياته الداخلية والخارجية، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، العدد 167.

6- الأزمة بين تركيا وأمريكا: أردوغان يرفع الجمارك بنسب كبيرة على منتجات أمريكية، **بي بي سي عربي**، 15 أغسطس 2018، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2022، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-45196057.

7- الحاج، سعيد، (2018)، عملية عفرين: الدوافع والتحديات والسيناريوهات، **المعهد المصري للدراسات**.

8- تقدير موقف، (2018)، تدهور العلاقات الأميركية – التركية وتضارب المصالح في سورية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**.

9- نور الدين، محمد، (2019)، تركيا: علاقات قلقة مع الحلفاء وتحركات ملتبسة في أزمات المنطقة، **مجلة شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 179.

10- سعيد عبد الرازق، انفراجة في قضية «خلق بنك» بعد نقلها إلى تركيا، الشرق الأوسط، 18 فبراير 2021، تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2022، متاح على الرابط: https://cutt.us/K7SeG.

11- باكير، على حسين، (2016)، السياسات الخارجية في أعقاب الانقلاب الفاشل: التوجهات الإقليمية، **مجلة رؤية تركية**، العدد3.

باللغة الإنجليزية:

1- Jeffrey Goldberg, the Obama Doctrine: The U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world, The Atlantic, April 2016, Accessed on: 2 march 2022, Available at: https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/.

2- Jim Zanotti, Clayton Thomas, **Turkey: Background and U.S. Relations in Brief,** Congressional Research Service, 6June, 2018.
3- Burhanettin Duran, Turkey's New Russian Policy, SETA, 13 August 2016, Accessed on: 4 march2022.
4- Sinan Ülgen, **Redefining the U.S.-Turkey Relationship**, Carnegie Europe, 26 July 2021, Accessed on: 10 March 2022, Available at: https://carnegieeurope.eu/2021/07/26/redefining-u.s.-turkey-relationship-pub-85016.
5- Galip Dalay, **US-Turkey Relations will Remain Crisis-Ridden for A Long Time To Come**, Brookings, 29 January 2021, Accessed on: 15 March 2022, Available at: https://cutt.us/uIlIw.
6- Defne Arslan, Pinar Dost, and Grady Wilson**, US-Turkey relations: From alliance to crisis**, Atlantic Council, 7 August 2018, Accessed on: 15 March 2022, Available at: https://cutt.us/RoMg0.
7- Erdoğan v the Gülenists: from political allies to Turkey's Bitter Rivals, The Guardian, 19/6/2016, accessed on 12/10/2020, Available at: https://cutt.us/4KYvj.
8- Galip Dalay, **Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock**, Brookings Institution, 28 January 2021.
9- Max Hoffman, **Flashpoints in U.S.-Turkey Relations in 2021**, CAP, 19 January 2021, Accessed on: 4 April 2022, Available at: https://www.americanprogress.org/article/flashpoints-u-s-turkey-relations-2021/.
10- European Parliament Resolution on the Situation in Turkey (2013/2664(RSP)), 11 June 2013, Available at: https://cutt.us/tNv10.